المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23/12/2014

More than 35,000 minors wed in Morocco last year, numbers risen in last decade: report

More than 35,000 marriages involving minors took place in Morocco last year, according to a report on sexual violence against children in the North African country.

The report, compiled by UN's children agency UNICEF in partnership with Morocco's National Council for Human Rights and the Amane association, said girls under the age of 17 were the most affected, with 28,886 being married in 2013 alone.

UNICEF data shows that child marriage affects girls in far greater numbers than boys.

Since 2004 the number of minors who were married in Morocco has risen by 91 per cent, with the largest number of such unions taking place in rural areas, the report said.

More than 18,000 underage marriages were registered in 2004 - against 35,152 in 2013.

The report called weddings involving minors tantamount to "sexual violence".

Article 19 of Morocco's family code, adopted in 2004, sets the legal age for marriage at 18 although articles 20 and 21 provide loopholes.

Article 21 says the marriage of a minor is allowed if he or she obtains the consent of a legal guardian.

http://www.abc.net.au/news/2014-12-20/more-than-35000-minors-wed-morocco-last-year-report/5981100

Morocco: 11, 599 Cases of Sexual Abuse Against Minors Between 2007-2012

Rabat – 11, 599 cases of sexual violence against minors were reported between 2007 and 2012, says a new study on sexual violence against children in Morocco.

The study, presented this morning at the National Council for Human Rights, revealed that 8,129 minor females have been sexually abused, nearly 70% of the overall number of victims. Meanwhile, the number of males reached 3,470 which represents 30% of the victims of sexual violence against minors in Morocco.

Prepared by UNICEF in partnership with the National Council for Human Rights and "For a Better Future For Our Children" association, the study reported that the children between 15 and 18 are most likely to be sexually abused, followed by the children aged between 12 and 15 and then the children under the age of 12.

In 2011, the study says, there was a remarkable increase in cases of sexual violence against children, mainly in the cities of Meknes (270 cases reported), Fez (270 cases), followed by Agadir (194 cases), Kenitra (192 cases) and Marrakech (190 cases).

The study also revealed that, in most cases, the perpetrators of such horrendous acts were in close relationship with the victims, including neighbors, relatives, employers and teachers.

According to figures released by the Ministry of Justice in 2012, 86% of cases of sexual violence against children were perpetrated by adult males, while the remaining cases were committed by minors against other minors.

In addition, the study quoted data provided by the General Directorate for National Security saying that the places where such acts were committed are different.

For example, the streets come in front with 67% of the reported cases, followed by the households with 16%, schools and educational institutions 8 %, public squares 7, 5% and child protection centers 0, 5%.

http://www.moroccoworldnews.com/2014/12/147407/morocco-11-599-cases-of-sexual-abuse-against-minors-between-2007-2012/

إدريس اليزمي بمعهد ثقافات الإسلام بباريس

في إطار فعاليات المهرجان التاسع لثقافات الاسلام، المنظم من طرف معهد ثقافات الاسلام بباريس من 18 شتنبر الى غاية 21 دجنبر. احتضن مقر المعهد في آخر أنشطة المهرجان الثقافي، لقاءأطره كل من ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان والاستاذة ربيعة الناصري مؤسسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب حول: «حقوق الانسان، حقوق النساء: الآفاق المغربية».حيث تناول المتدخلان المسار المؤسساتي للاصلاحات التي عرفتها بلادنا في مجال حقوق الانسان بشكل عام، مع الوقوف على المحطات الكبرى منذ حكومة التناوب الأولى، ومحطة إصلاح المدونة الى محطة الاصلاح الدستوري الذي ينبني على مشاورات متعددة مع مجموع الفاعلين بما فيها النسج الجمعوي الذي يناضل في مجال حقوق النساء، حيث تقدمت هذه الجمعيات بعدة مذكرات الشيء الذي كان له الأثر الواضح في محتويات الدستور.

ومع ذلك فإن كل الخطوات المؤسساتية الايجابية يبقى ترسيخها وتفعيلها وتطويرها على مستوى الواقع، مرتبطا بانخراط كل الفاعلين.

اليزمي والناصري

16/2561

نظمته نيابة التعليم بوزان وجمعية الحنان واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

يوم دراسي حول التربية الدامجة للأطفال المعاقين

المساء

قالت النائبة الاقليمية لوزارة التربية الوطنية بوزان عزيزة الحشالفة» إن تجربة إدماج الأطفال في وضعية إعاقة بنيابة وزان مازالت جنينية وتعرف مجموعة من الصعوبات وتتطلب مجهودا كبيرا من أجل تعزيز ولوج هذه الفئة من الأطفال إلى تعليم دامج يعتمد أساليب وتقنيات وأدوات علمية لتحديد الاحتياجات التربوية للأطفال في وضعية إعاقة وفقا للالتزامات الوطنية والمواثيق الدولية ».

وأضافت المسؤولة الأولى على رأس قطاع التعليم بإقليم وزان خلال اليوم الدراسي المنظم بشراكة بين نيابة وزارة التربية الوطنية وجمعية الحنان للتنمية وإدماج الأطفال في وضعية إعاقة، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال، وبدعم من المجلس الإقليمي، تحت شعار « التربية الدامجة ...أية مقاربة » ان دستور 2011 أكد في مادته 34 على التزام السلطات العمومية بوضع وتنفيذ سياسات لإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية حسية وحركية وذهنية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها ».

هذه الفعالية التربوية \ الحقوقية التي تزامن تنظيمها مع تخليد المجتمع الدولي لليوم العالمي لحقوق الإنسان، وقبل أن يشرع المتدخلون من ملامسة الموضوع من زوايا عدة، انطلقت بجلسة افتتاحية تناول فيها الكلمة محمد أنوار البوكيلي مبعوث وزارة التربية الوطنية، ومحمد حمضي عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، ونور الدين بنعلي عن جمعية الحنان، كلمات ثمنت مبادرة

الشركاء، ودعت إلى ضرورة تقاسم وتوثيق نتائج وتوصيات هذا اليوم الدراسي.

العروض الخمسة التي تناولتها الجلستان حاولت ملامسة الموضوع في أبعاده المتنوعة. وهكذا محورت فاطمة المغاري الأستاذة بمركز مهن التربية والتكوين بتطوان عرضها حول «سيرورة نمو وإدماج الأطفال في وضعية إعاقة، أية مقاربة وأية بيداغوجيا ». أما المداخلة الثانية التي تقدم بها الأستاذ محمد أنوار البوكيلي المكلف بوزارة التربية الوطنية بتدبير ملف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، فقد جاءت تحت عنوان « مكانة الطفل في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية ». أحمد العيداني عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال، سلط الضوء في الأرضية التي تقدم بها على « دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حماية الأشخاص في وضعية إعاقة». أما الدكتور عثمان أحمياني فقد جاءت مداخلته تحت عنوان « ذوو الاحتياجات الخاصة والإدماج بين المواثيق الدولية وما يفرزه الواقع ». من جهته تناول سليمان العمراني الفاعل المدني بجمعية حنان بتطوان موضوع « الانتقال من التربية الخاصة إلى التربية الدامجة ».

ولان تجربة نيابة وزان في موضوع التربية الدامجة مازالت جنينية، كما جاء ذلك على لسان النائبة الإقليمية، وللقفز على الصعوبات التي اعترضت تجارب سابقة واستفادت من تراكم هذه التجارب، فقد تابع الحضور تجربة في الموضوع قدمها الفريق التربوي لمدرسة للا فاطمة بمدينة شفشاون.

وقبل أن يسدل الستار على هذا اليوم الدراسي الهام الذي أغناه الطيف الذي تابع أشغاله بتدخلات ذات قيمة عالية، تم التوقيع على اتفاقية شراكة تجمع بين نيابة وزارة التربية الوطنية بوزان، وجمعيتي حنان والبسمة اللتين تشتغلان على ملف الأطفال في وضعية إعاقة بوزان.

يذكر بأن هذا اليوم الدراسي الذي احتضن أشغاله مركز القرب الاجتماعي، تابعت فعالياته خلية الأطر الإدارية بنيابة التعليم التي تسهر على هذا الملف، ونساء ورجال المراقبة التربوية بالنيابة نفسها، ومديري ومديرات أزيد من 30 مؤسسة تعليمية بالإقليم بما فيها تلك الحاضنة لأقسام الدمج المدرسي، ونساء ورجال التعليم والمربيات الذين يسهرون على تعليم وتربية هذه الفئة من الأطفال، وعدد من الجمعيات الحقوقية والمدنية، وجمعيات آباء وأمهات التلاميذ.

الرباط

الملتقى السنوي الأول لأندية حقوق الإنسان بأكاديمية جهة الرباط

◇ عبد الإله عسول

نظمت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الرباط، بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وبتعاون مع المرصد الوطني لحقوق الطفل، الملتقى السنوي الأول لأندية حقوق الإنسان بأكاديمية جهة الرباط يوم الخميس 11 دجنبر الجاري، تحت شعار «من أجل ترسيخ حب الانتماء إلى الوطن والنهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة». وقد حضر الملتقى كل من نائبي الوزارة بسلا والخميسات، ولطيفة الجبابدي عن اتحاد العمل النسائي، وممثل المرصد الجهوي لحقوق الإنسان، وممثلي عدد من المنظمات الحقوقية، ومنسقي الأندية الحقوقية بالمؤسسات التعليمية، وتلميذات وتلاميذ أعضاء الأندية التربوية الحقوقية، أعضاء من برلمان الطفل، وممثلي الصحافة الوطنية، وعدد من الفعاليات والأطر الإدارية.

أشغال الملتقى توزعت على جلسة عامة، لينطلق الشق الثاني من الجلسة المتعلقة بالعروض التكوينية، حيث تابع الحضور عرضين هامين، الأول بعنوان «المدرسة وحقوق الإنسان» من تقديم قاسم أشباب عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الرباط القنيطرة، ثم عرض ثان بعنوان «ترسيخ حب الانتماء للوطن والنهوض بثقافة حقوق الإنسان»، من تقديم محمد الخيتر المكلف بتسيير المركز الجهوي للتوثيق والتنشيط والإنتاج والبحث التربوي بأكاديمية الرباط.

واستكمل الملتقى الجهوي الأول فعالياته بعد الزوال بتوزع المشاركين إلى أربع ورشات، حول ترسيخ حب الانتماء للوطن والنهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية، ورشة جواز التلميذ المواطن، وورشة الجيل الجديد من الحقوق: خلاصات اللقاءات التشاورية الخاصة بأهداف الألفية للتنمية الخاصة بحقوق الطفل ما بعد 2015، ،ورشة إعداد برنامج العمل السنوي للنادي الحقوقي بالمؤسسات التعليمية والممارسات الجيدة.

المغرب نموذج للدمقرطة الناجحة و الحقوق في العالم

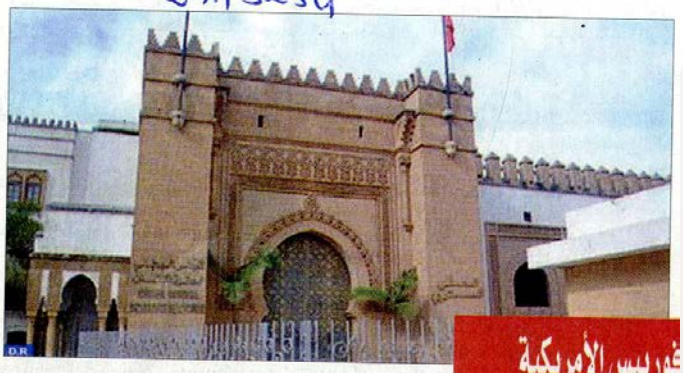

ثمنت فوربيس الأمريكية المستوى الكبير الذي ارتقى إليه المغرب في مجال الديمقراطية و الحقوق بصفة إجمالية و حقوق الإنسان بشكل خاص. و أكدت المجلة ذائعة الصيت و التأثير العالميين على أن المغرب حقق طفرة غير مسبوقة في العالم العربي وإفريقيا، إن لم يكن في العالم أجمع في الديمقراطية مختلفة النوع و القيمة، و منها دمقرطة المؤسسات والمرافق التي أصبحت نموذجا يحتدى به لدى العديد من الدول وتجاوزت فيها المملكة العديد من الدول في المنطقة لتدرك دول الريادة في عالم الحقوق و الديمقراطية .

التفاصيل في الصفحة 2

فوربيس الأمريكية
وضعت المملكة في مصاف
الدول الأكثر ديمقراطية
و حقوقا وذكرت بالشهادة
التاريخية لـ"نافي بيلاي"

المغرب نموذج للدمقراطية الناجحة و الحقوق في العالم

فوربيس الأمريكية وضعت المملكة في مصاف الدول الأكثر ديمقراطية وحقوقا وذكرت بالشهادة التاريخية لـ"نافي بيلاي"

ثمنت فوربيس الأمريكية المستوى الكبير الذي ارتقى إليه المغرب في مجال الديمقراطية و الحقوق بصفة إجمالية و حقوق الإنسان بشكل خاص. و أكدت المجلة ذائعة الصيت و التأثير العالميين على أن المغرب حقق طفرة غير مسبوقة في العالم العربي وإفريقيا، إن لم يكن في العالم أجمع في الدمقراطية مختلفة النوع و القيمة، و منها دمقرطة المؤسسات والمرافق التي أصبحت نموذجا يحتدى به لدى العديد من الدول وتجاوزت فيها المملكة العديد من الدول في المنطقة لتدرك دول الريادة في عالم الحقوق و الديمقراطية.

ولم تقتصرالمجلة على ما حققه المغرب في محيطه القريب في الدول المغاربية و منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط لتؤكد أن المغرب في فترة حكم الملك محمد السادس طوال خمسة عشرة سنة خلت،أصبح نموذجا إيجابيا لسلسل الدمقرطة "الناجحة" بالعالم العربي و العالم أجمع و ذلك بفضل الإصلاحات الهامة التي قام بها جلالة الملك محمد السادس.

وسواء في إطارمصالحة المغرب مع ماضيه في إطارهيئة الإنصاف و المصالحة أو في سياسته الاستشرافية لمستقبل المواطنين و ضمان نطاق أوسع على تثبيت قواعد أمتن للديمقراطية عن طريق مدونة الأسرة لضمان حقوق الطفل والمرأة داخل المملكة و خارجها، أو بإصلاح منظومة القضاء و تثبيت أسس حقوق الإنسان بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان و مؤسسة الوسيط و بغرساء دستور اعتبره المهتمون و الفاعلون السياسيون في العالم أجمع نموذجا في الديمقراطية و الأنسنة أكدت المجلة الأمريكية المرجعية، في عددها الأخير،على أنه منذ أزيد من عقد، انخرط المغرب، بكل هدوء، في مسار إيجابي من الإصلاحات وتميز بمنجزاته الهائلة في منطقة تعاني من الشكوك وعدم اليقين في إشارة إلى المغرب العربي الذي اهتزت اركانه بسقوط نظام بنعلي و القذافي امتزازا لازال يحوم حول الجزائر و في غشارة كذلك إلى منطقة الساحل التي هي صورة مصغرة لباقي دول إفريقيا التي رغم مشاكلها دخلها المغرب دخول الفاتح لضمان حمايتها من الإرهاب و لضمان تنميتها عبر الاستثمارات الاقتصادية .

و أوضحت كاتبة المقال، أنا بورشيفسكايا، أن المملكة قررت سنة 2004 وضع هيئة الإنصاف والمصالحة من أجل معالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن هذه المبادرة كانت الأولى من نوعها بالمنطقة وشكلت مقدمة لعدد من الإصلاحات الأخرى التي اختتمت باعتماد ستور يعابر درس ا في الديمقراطية و حقوق الإنسان.

وأضافت المجلة أن المملكة لم تتوقف عند هذا الحد، بل قامت بقطع أشواط أخرى على طريق تعزيز المسار الديمقراطي، خاصة عبر المصادقة على مدونة جديدة للأسرة، لافتة إلى أن هذا الإصلاح يشكل "تطورا حميداعلى الطريق الصحيح.

وتابعت كاتبة المقال أن المغرب أطلق نقاشا حقيقيا شاملا حول أجندة الإصلاحات، مبرزة أن النساء يفضل روح الانفتاح التي تميز المملكة، يضطلعن الآن بدور "ريادي" سواء في الحكومة أو في مختلف المقاولات.

كما سلطت (فوربس ماغازين) الضوء على الدستور الجديد لسنة 2011 والذي جاء ليكرس الفصل بين السلط ومنح المغاربة دورا قياديا أكبر في تدبير الشأن العام المحلي والجهوي.

المجلة لم تترك الفرصة لتمر من دون أن تشير إلى الإشادة القوية للمنتظم الدولي بالمجال الحقوقي الذي ارتقى به المغرب إلى مصاف الدول الطلائعية ، مذكرة بما أكدته المفوضة العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، نافي بيلاي التي كانت في نهاية شهر ماي الأخيرأن المغرب حقق تطورا كبيرا للارتقاء بحقوق الإنسان و حمايتها.

حقوق الإنسان .. سنة المكاسب الكبرى

(بقلم: عبد الله شهبون) جنيف 23 دجنبر 2014 /ومع/ اعتبارا لموقعه في مجلس حقوق الإنسان الذي يتولى عضويته منذ يناير، يعكس المغرب اليوم أكثر من أي وقت مضى صورة حقيقية لشريك ذي مصداقية للأمم المتحدة من أجل الارتقاء بقضية حقوق الإنسان. ولم يتوقف دبلوماسيو وبرلمانيو وفاعلو المجتمع المدني المغاربة عن كسب النقاط على حساب أولئك الذين لا انشغال لهم غير المساس بالوحدة الترابية للمملكة تحت غطاء ما يسمى زعما "الدفاع عن الحقوق والشعوب". وهذا ما أكده الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة عندما اعتبر في أبريل بأنه ليس من المجدي تزويد بعثته إلى الصحراء بآلية لمراقبة حقوق الإنسان كما يرغب في ذلك النظام الجزائري وانفصاليو البوليساريو. هذه المكاسب الكبرى ليست إلا دليلا على الاعتراف الأممي بقدرات وعمل المؤسسات الوطنية، وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ومما يجسد هذا الاعتراف وضع المجموعة الدولية ثقتها في المغرب ليحتضن في نونبر الماضي الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وهي سابقة على الصعيد إفريقيا والعالم العربي – الإسلامي. وبالنظر إلى الأدوار التي يضطلع بها، تمكن المغرب بالأساس من اقناع وكسب ثقة الآليات الدولية من خلال تقديم أجوبة مناسبة وفي الوقت المناسب. وفي هذا الصدد ثمن موريس كاتالا المدافع الكونغولي عن حقوق الإنسان ورئيس المنظمة غير الحكومية الإفريقية للعمل الدولي من أجل السلم والتنمية، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، انفتاح المملكة الدائم على الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، مؤكدا أن "الشعوب التي تتمتع بكامل حقوقها هي وحدها الكفيلة بالمساهمة الإيجابية في النهوض بالسلم والتنمية". من جهة أخرى أظهر القرار الأخير لمجلس الأمن بجلاء التقدير الكبير الذي تكنه القوى العظمى للمغرب تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، باعتباره بلدا منخرطا بحزم في الإصلاحات واحترام الحقوق والحريات. إن التزام المغرب بالدفاع عن حقوق الإنسان يمثل خيارا استراتيجيا كرسه الدستور والعمل التشاركي الذي يطبع حقل حقوق الإنسان والحريات، وهي "مقاربة تكتسي بعدا إنسانيا كبيرا". وهو الانطباع الذي تحمله المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إزاء المبادرات المغربية في مجال حقوق الإنسان تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس. وإذا كانت المملكة قد انتخبت في مجلس حقوق الإنسان باسم البلدان الإفريقية، فإنها تعمل كذلك على نقل صوت العالم العربي. وفي هذا الصدد قالت محرزية العبيدي رئيسة الشبكة العالمية "نساء من أجل السلم"، على هامش دورة شتنبر للمجلس، "إننا نراهن على بلدكم (المغرب) من أجل رؤية أفضل بخصوص الخطوات التي تم قطعها في العالم العربي على درب تعزيز الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان". وقالت إن العرب يعقدون آمالا عريضة على عودة المغرب إلى أعلى هيئة أممية مكلفة بحقوق الإنسان لتعزيز احترام الحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية. وقد مكن التقدير الكبير الذي يحظى به جلالة الملك على الصعيد الدولي، المغرب من التموقع كفاعل مسموع الكلمة ويتفاعل بشكل إيجابي مع الأمم المتحدة والقوى الدولية. وأبان المغرب بحق أنه ليس لديه ما يخفيه من خلال انفتاحه منذ سنوات على المقررين ومجموعات العمل وإجراءات الأمم المتحدة. كما أنه يتفاعل بدون أي مركب نقص مع التوصيات التي تصدر عن هذه الجهات، وهو الشيء غير المتاح في الجوار المغربي.

http://www.menara.ma/ar/2014/12/23/1515809-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89.html

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم توصيات للحيلولة دون التحاق المغاربة بـ«داعش»

استند المجلس في رأيه على مقتضيات الدستور واستراتيجيات الدول الديمقراطية المتقدمة ■ اعتبار تجنيد و استخدام الأطفال من طرف المجموعات الإرهابية بمثابة ظرف تشديد

3643

الرباط: خديجة الرحالي

أعطى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رأيه بخصوص مضامين مشروع قانون لتعديل القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ومدى احترامها لحقوق الإنسان، كما هو منصوص عليها في الدستور ومتعارف عليها دوليا.

وقدم المجلس في هذا السياق العديد من التوصيات التي تهدف إلى منع المغاربة من الالتحاق بالمنظمات الإرهابية "داعش".

وجاءت توصيات المجلس، التي توصلنا بنسخة منها، بعدما قام المجلس بدراسة مقارنة لإستراتيجيات تجريم ارتكاب الأفعال الإرهابية في الخارج التي اعتمدتها عدد من الدول الديمقراطية المتقدمة، بما في ذلك الالتحاق بتنظيمات إرهابية أو تلقي تكوينات في معسكرات إرهابية في الخارج.

و ذكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان باهم الملاحظات النهائية التي وجهتها هيئات المعاهدات و أصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة إلى المغرب بخصوص القانون 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب و خاصة ما يتعلق بتحديد خصائص الجرائم الإرهابية و التعريف الواسع لجريمة الإشادة بالإرهاب و مسألة مدة الحراسة النظرية و ضعف الضمانات المتعلقة بها.

واقترح في هذا السياق، المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المشرع أن يعتبر في كل مسعى لصياغة الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الإرهاب، الشروط التي حددها المقرر الخاص السابق المعني بحماية و تعزيز حقوق الإنسان و الحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، السيد "مارتن شاينين".

كما اقترح المجلس أن تدرج بين الفقرتين الأولى و الثانية من الفصل 218-1-1 من القانون الجنائي (المادة 1 من مشروع القانون) مقتضى يعرف بشكل واضح و لأغراض القانون 86.14، هدف الكيانات أو التنظيمات أو العصابات أو الجماعات الإرهابية في حدود الشروط التي حددها المقرر الخاص السابق المعني بحماية و تعزيز حقوق الإنسان و الحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، و ذلك تفاديا للخلط بينها و بين المجموعات الإجرامية المنظمة.

ودعا المجلس أن تدرج بين الفقرتين الثانية و الثالثة من الفصل 218-1-1 مقتضى يعرف التدريب من أجل الإرهاب بوصفه "إعطاء تدريبات لصنع أو استعمال المتفجرات، أو الأسلحة النارية أو أسلحة أخرى أو مواد سامة و خطيرة، أو مناهج أو تقنيات خاصة بهدف ارتكاب جريمة إرهابية أو المساهمة في ارتكابها، مع العلم أن التكوين أو التدريب المقدم يتوخى استعماله في تحقيق هذا الهدف"، و ذلك تفاديا لأي تقييد غير ضروري لحرية التنقل المضمونة دستوريا و في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية.

تعديل الفقرة الأولى من الفصل 218-1-1 من القانون الجنائي، من أجل جعل صيغته مطابقة لموضوع الجرائم الإرهابية كما حددته الخصائص المقدمة من طرف المقرر الخاص السابق، واقترح المجلس، أن تدرج بين الفقرتين الرابعة و الخامسة من الفصل 218-1-1 من مشروع القانون، مقتضى يكرس اعتبار تجنيد و استخدام الأطفال من طرف المجموعات الإرهابية بمثابة ظرف تشديد.

وأشار المجلس إلى أن العبارتين الأكثر وضوحا من الناحية المعيارية و هما الدفع و التحريض.

و في انتظار مراجعة التشريع الجنائي المادي و المسطري، دعا ذات المصدر المشرع، إلى تقييم مدى تناسبية العقوبات المنصوص عليها في المادتين 1 (الفقرتين 4 و 5) و 3 من مشروع القانون، مضيفا ضرورة دراسة إمكانية تجنيح محاولة الالتحاق بالمجموعات الإرهابية علما أن مشروع القانون يعتبر محاولة الالتحاق جناية.

كما طالب المجلس من المشرع، دراسة إمكانية التنصيص على عقوبات بديلة و تدابير المراقبة (مثال : السوار الإلكتروني) لمعاقبة محاولة الالتحاق بالمجموعات الإرهابية و أو محاولة تلقي تدريب أو تكوين بقصد ارتكاب أحد الأفعال الإرهابية.

وأعلن المجلس إلى أنه استند في رأيه على مقتضيات الدستور، و المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية ، و مقتضيات الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها و كذا أهم قرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن المتعلقة باحترام و حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الإستراتيجية العالمية للأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب و خطة العمل الملحقة بها و التي تعتبر حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية مكونها الرابع.

ويذكر أن المجلس بناءا على طلب إبداء الرأي الموجه من طرف رئيس مجلس النواب بتاريخ 16 ديسمبر 2014 و الوارد على المجلس الوطني لحقوق الإنسان بنفس التاريخ، و تفعيلا لمذكرة التفاهم المبرمة بتاريخ 10 ديسمبر 2014 بين مجلس النواب و المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قام المجلس بإعداد رأي بخصوص مشروع قانون 86.14 يقضي بتغيير و تتميم أحكام مجموعة القانون الجنائي و قانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

أحد اجتماعات مجلس حقوق الإنسان (أرشيف)

> استبدال عبارة « إقناع الغير» والإبقاء على العبارتين الأكثر وضوحا هما الدفع و التحريض

> دراسة إمكانية التنصيص على عقوبات بديلة و تدابير المراقبة

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
■مدير النشر: علي ليلي ■العدد: 33 ■الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013 ■ملف العدد

محكمة عسكرية

36411

طالبت منظمة حقوقية دولية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بإلغاء محاكمة امبارك الداودي (من انفصالي الداخل) أمام القضاء العسكري ومتابعته أمام القضاء المدني.

وقالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "إذا كان هناك دليل على عمل جنائي ارتكبه امبارك الداودي على السلطات أن تقدمه لمحاكمة عادلة من دون إبطاء أمام محكمة مدنية، وفي الوقت نفسه، ينبغي على السلطات أن تطلق سراح الداودي". ومن جهته، قال توفيق البرديجي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طانطان كلميم: "نطالب بإلغاء محاكمة امبارك الداودي أمام القضاء العسكري، ومتابعتها أمام القضاء المدني".

وأضاف البرديجي: "ننتظر إلغاء متابعة امبارك الداودي أمام المحكمة العسكرية على اعتبار أن البرلمان صادق على القانون الجديد للقضاء العسكري الذي يقضي بإلغاء المحاكمة العسكرية للمدنيين". وكشف أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتابع الوضعية الصحية لـ"امبارك الداودي"، ويعمل على إقناعه من أجل توقيف إضرابه عن الطعام، في انتظار محاكمته. ودخل الداودي، البالغ من العمر 58 سنة، في إضراب عن الطعام منذ أوائل نونبر احتجاجا على ظروف اعتقاله والتأخير في بدء محاكمته.

تحميل النص الكامل لرأي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيا بخصوص مشروع القانون رقم 86.14 بتغيير وتتميم أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وذلك بناء على طلب إبداء الرأي الذي توصل به من طرف رئيس مجلس النواب بتاريخ 16 دجنبر 2014.

وقد اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا الرأي أن يضم مشروع القانون مقتضى يعرف بشكل واضح هدف الكيانات أو التنظيمات أو العصابات أو الجماعات الإرهابية في حدود النقطة الثانية من معايير استعمال عبارة "الجرائم الإرهابية" التي حددها المقرر الأممي الخاص السابق المعني بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، التي تبرز أن الجرائم الإرهابية تستهدف "إشاعة حالة من الرعب، وتخويف السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو عدم القيام به".

وبهدف تفادي كل تقييد غير ضروري لحرية التنقل المضمونة بموجب الدستور والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن المجلس يقترح أن يُدرَج في مشروع القانون مقتضى يعرف التدريب من أجل الإرهاب بوصفه "إعطاء تدريبات لصنع أو استعمال المتفجرات، أو الأسلحة النارية أو أسلحة أخرى أو مواد سامة وخطيرة، أو تقنيات خاصة بهدف ارتكاب جريمة إرهابية أو المساهمة في ارتكابها، مع العلم أن التكوين أو التدريب المقدم يتوخى استعماله في تحقيق هذا الهدف".

ومن أجل جعل نطاق الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الإرهاب قابلا للتطبيق على هذا المجال حصرا، فقد دعا المجلس إلى تعديل الفقرة الأولى من الفصل 218-1 من القانون الجنائي، من أجل جعل صيغته مطابقة لموضوع الجرائم الإرهابية كما حددته الخصائص المقدمة من طرف المقرر الأممي الخاص السابق.

من جهة أخرى، اقترح المجلس أن يتضمن مشروع القانون مقتضى يكرس اعتبار تجنيد واستخدام الأطفال من طرف المجموعات الإرهابية بمثابة ظرف تشديد.

كما دعا إلى عدم توسيع مدى جريمة الإشادة بالإرهاب عبر إضافة مرادفات جديدة من قبيل "الدعاية" و"الترويج" مقترحا في هذا الإطار استبدال عبارة "الإشادة" بعبارة أكثر دقة تتمثل في التحريض العمومي لارتكاب جريمة إرهابية. وفي هذا الصدد يرى المجلس أن من المستحسن استلهام مقتضيات المادة 5 من اتفاقية مجلس أوربا للوقاية من الإرهاب والتي تعرف "التحريض العمومي للقيام بجريمة إرهابية" بوصفه "نشرا لرسالة أو وضعها رهن إشارة العموم بأي شكل آخر، بنية الحث على القيام بجريمة إرهابية، عندما يكون هذه السلوك، الذي ينادي بشكل مباشر أو غير مباشر للقيام بجرائم إرهابية، يخلق خطر إمكانية ارتكاب جريمة أو عدة جرائم إرهابية".

وفي نفس الإطار، يقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، استبدال عبارات "الدعاية"، "الإشادة" و"الترويج" المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 218-2 بمقتضى يجرم استعمال الوسائل المنصوص عليها في هذه الفقرة من أجل التحريض العمومي على الالتحاق بالمجموعات الإرهابية.

كما يقترح المجلس الوطني استبدال عبارة " إقناع الغير" والإبقاء على العبارتين الأكثر وضوحا من الناحية المعيارية وهما الدفع والتحريض بالإضافة إلى التغرير إذا كان الأمر يتعلق بالقاصرين.

يذكر أن المجلس استند في رأيه على النصوص المرجعية الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان خاصة الدستور والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وجملة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وعدد من التوصيات والملاحظات الختامية الموجهة للمغرب من طرف هيئات المعاهدات وأصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة أو في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

وقد ذكر المجلس أن أي مسعى لإعداد تشريع يتعلق بمكافحة الإرهاب ويكفل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الآن نفسه يتعين أن يقوم على اعتبار جملة من الخصائص التي أقرتها الأمم المتحدة من قبيل حرص الدول على "امتثال أية تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولاسيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الإنساني الدولي" (قرار الجمعية العامة رقم 60-158 المعتمد في 16 دجنبر 2005) ومعارضة أي "شكل من أشكال الحرمان من الحرية يؤدي إلى وضع الشخص المحتجز خارج نطاق حماية القانون" فضلا عن "حفظ وحماية كرامة الأفراد وحرياتهم الأساسية، فضلا عن التمسك بالممارسات الديمقراطية وسيادة القانون في سياق مكافحتها للإرهاب". (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 61-171 المعتمد بتاريخ 19 ديسمبر 2006).

وفيما يتعلق بالإطار القانوني الوطني لمكافحة الإرهاب، يذكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالنقطة السادسة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 68-178 المعتمد في 18 ديسمبر 2013 التي تنص على ضمان أن تكون صياغة القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب "دقيقة وغير تمييزية وغير رجعية الأثر ومتوافقة مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان".

http://www.marocdroit.com/%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B6%D9%8A%D8%A7%D8%AA_a5786.html

Maroc : Ratification du Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture

Le 24 novembre 2014, à la veille du second Forum mondial des droits de l'homme qui s'est tenu à Marrakech entre le 27 et 30 novembre 2014 les autorités marocaines ont ratifié le Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture (OPCAT), donnant ainsi l'espoir de voir le pays s'engager sur la voie d'une réelle mise en œuvre des droits fondamentaux des personnes privées de liberté. Devenant le 76ème État – le quatrième dans le monde arabe après la Tunisie, la Mauritanie et le Liban – à adhérer à cet important instrument du droit international, le Maroc devra mettre en place un mécanisme national de prévention (MNP) contre la torture. Cependant, si l'institution nationale des droits de l'homme marocaine, le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), souhaite tenir ce rôle, il lui faudra se mettre rapidement en conformité totale avec les Principes de Paris.

L'entrée en vigueur de ce Protocole optionnel suppose en effet la mise en place, dans le délai d'une année, d'un mécanisme national de prévention (MNP) contre la torture, chargé de visiter tous les lieux de détention du pays sans aucune restriction et d'une manière inopinée. Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) revendique aujourd'hui ce rôle en raison, affirme t-il, de son expérience en matière de visite des lieux de détention.

Cependant une grande partie des défenseurs et des organisations de défense des droits de l'homme appellent à la mise en place d'un mécanisme totalement indépendant du pouvoir exécutif, constitué de personnalités reconnues pour leur engagement, ainsi que d'associations de défense des droits des détenus.

Ainsi, le président de l'Organisation marocaine des droits de l'homme (OMDH) a récemment exprimé son refus que le CNDH soit institué en tant que mécanisme national considérant que « cette institution n'est pas totalement indépendante de l'influence de l'État ».

L'Association marocaine des droits de l'homme (AMDH), qui a boycotté le Forum de Marrakech pour protester contre « les manœuvres déployées contre les associations et les militants des droits humains » par les autorités, réfute également ce choix et considère que le CNDH reste une institution conservatrice qui agit avec « une grande diplomatie » avec les autorités.

Enfin, le Président de la Ligue marocaine pour la défense des droits humains (LMDDH) s'inscrit dans la même lignée, en rappelant que « le CNDH a été incapable de dévoiler les résultats des enquêtes entreprises sur des cas de torture ayant engendré des décès et n'a pas eu l'audace suffisante pour les porter devant la justice ».

http://fr.alkarama.org/item/1725-maroc-ratification-du-protocole-facultatif-se-rapportant-a-la-convention-contre-la-torture

Alkarama rappelle pour sa part que le CNDH est une institution établie par un Dahir royal – une décision souveraine et unilatérale du pouvoir exécutif représenté par la personne du Roi et considérée comme une norme supérieure à la loi votée par le Parlement – et est tenue à ce titre de consulter le Roi avant d'examiner toute question relevant de sa compétence, ou d'enquêter sur des violations graves des droits de l'homme. Ce mode de fonctionnement est en contradiction avec les Principes de Paris concernant le statut et le fonctionnement des institutions nationales des droits de l'homme (INDHs).

Un mécanisme national de prévention a un rôle déterminant à jouer pour lutter efficacement contre la torture et les mauvais traitements dans les lieux de privation de liberté et doit, à ce titre, jouir d'une marge de manœuvre illimitée et d'une totale indépendance vis-à-vis du pouvoir exécutif. Pour revendiquer ce rôle et être en mesure de le tenir d'une manière efficace, le CNDH marocain devra par conséquent se mettre en totale conformité avec les Principe de Paris.

Droits de l'Homme

L'année de la grande percée

12148/3

De sa position au Conseil des droits de l'Homme où il est membre depuis janvier, le Maroc offre aujourd'hui plus que jamais l'image rassurante d'un partenaire crédible des Nations unies pour porter haut la cause des droits humains.

Ses diplomates, parlementaires et acteurs de la société civile ne cessent de glaner les points au grand dam de ceux qui n'ont de préoccupation que d'attenter à l'intégrité territoriale du Royaume sous couvert d'une hypothétique défense des droits et des peuples.

Et pour preuve, l'organe exécutif de l'ONU a jugé en avril inutile de doter sa mission pour le Sahara d'un mécanisme de surveillance des droits de l'Homme comme le souhaitaient le régime algérien et ses protégés séparatistes.

Cette percée de taille n'est qu'un témoignage de la reconnaissance onusienne pour les capacités et le travail engagé des institutions nationales, au premier rang desquelles le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).C'est une reconnaissance d'autant plus forte que la communauté mondiale des droits de l'Homme a confié au Royaume le soin d'organiser en novembre la deuxième édition de son Forum annuel, une première en Afrique et dans le monde arabo-musulman. A l'aise dans ses rôles de facilitateur et de porte-voix tiers-mondiste, Rabat «a surtout convaincu et gagné la confiance des mécanismes internationaux en apportant les bonnes réponses au bon moment».Tel est le constat que dresse, dans une déclaration à la MAP, M. Maurice Katala, défenseur rd-congolais des droits de l'Homme et président de l'ONG africaine Action internationale pour la paix et le développement (AIPD).

Ce militant dit apprécier «l'ouverture résolument constante du Royaume aux procédures spéciales de l'ONU», en assurant que «seuls des peuples jouissant de la plénitude de leurs droits sont en mesure de contribuer positivement à la promotion de la paix et au développement».La dernière résolution du Conseil de sécurité a d'ailleurs illustré à sa juste valeur l'estime qu'éprouvent les grandes puissances pour le Maroc, sous la conduite de SM le Roi Mohammed VI, dont l'implication ferme en faveur des réformes et du respect des droits et libertés est hautement appréciée.

C'est une décision qui conforte le Royaume dans ses droits historiques au Sahara marocain, mais également dans ses grandes avancées en matière de protection des droits de l'Homme, un choix constitutionnalisé et sans cesse réaffirmé au plus haut niveau de l'Etat. De fait, l'engagement de Rabat pour la défense des droits de l'Homme est à la base d'un choix stratégique consacré par la Constitution et la démarche participative qui sous-tend tout le champ des droits et libertés, «une approche qui revêt une forte dimension humaine».

C'est en ces termes que le Haut-commissariat de l'ONU aux droits de l'Homme aborde les initiatives marocaines dans ce champ sous le leadership de SM le Roi Mohammed VI.

Et si le Royaume a été élu au conseil des droits de l'Homme au nom des pays africains, il n'en demeure pas moins qu'il s'impose aussi en tant que porte-voix du monde arabe où il incarne la nouvelle ère qui s'est ouverte dans la région.

«Nous comptons sur votre pays pour plus de visibilité sur le cap franchi dans le monde arabe vers la consolidation de l'exercice démocratique et des droits humains», a déclaré Meherzia Laâbidi, présidente du réseau mondial «femmes pour la paix» en marge de la session de septembre du conseil. Les Arabes, a-t-elle dit, fondent un grand espoir sur le retour du Royaume du Maroc à la plus haute institution de l'ONU en charge des droits humains pour renforcer le respect des droits sociaux, économiques et culturels.C'est dire que la grande crédibilité du Souverain au plan international a permis au pays de se positionner comme un acteur écouté et d'avoir une interaction positive avec les Nations unies et les puissances internationales. Là justement, le Royaume a prouvé qu'il n'a rien à cacher en s'ouvrant, depuis des années déjà, aux rapporteurs, groupes de travail et procédures de l'ONU. Et sans complexe, il interagit avec les recommandations qui en sont issues à l'heure où ces acteurs internationaux peinent toujours à exercer comme il se doit leur mandat dans des pays voisins, et encore moins y avoir accès.

Étude nationale

15512/10

L'Unicef tire la sonnette d'alarme sur les violences sexuelles sur mineurs

L'Unicef et l'Association Meilleur avenir pour nos enfants (AMANE) en collaboration avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), viennent de présenter les résultats de l'étude nationale sur la violence sexuelle à l'encontre des enfants au Maroc. 11.599 cas ont été enregistrés entre 2007 et 2012.

Les agressions sexuelles contre les mineurs ne se comptent plus. Malgré les efforts déployés pour lutter contre la pédophilie, le nombre d'enfants violés ne semble pas reculer. Il n'y a pas une semaine qui passe sans qu'on entende parler au moins d'un cas de viol ou de tentative de viol d'un mineur. Afin de mesurer l'ampleur de ce phénomène de société, l'Unicef et l'Association Meilleur avenir pour nos enfants (AMANE), en collaboration avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), ont réalisé une étude nationale sur la violence sexuelle à l'encontre des enfants au Maroc, dont les résultats ont été présentés vendredi dernier à Rabat.

Réalisée sous la supervision d'une commission composée de représentants des ministères de la Justice et des libertés et de la Santé, de la Direction générale de la sureté nationale et du CNDH, cette étude dresse un état des lieux des tendances évolutives de la violence sexuelle à l'encontre des enfants au Maroc et en explique les manifestations et les causes. «La violence sexuelle à l'encontre des enfants est unanimement considérée comme une des pires formes de violation des droits de l'enfant, une grave atteinte à la dignité, à l'intégrité mentale et physique et au développement de l'enfant. Les données relevées par l'étude et ses conclusions nous pressent pour mettre en place une réponse intégrée de protection de l'enfant contre la violence sexuelle et toute autre forme de violence. Cette réponse doit aussi s'appuyer sur un système d'information national standardisé de collecte de données qui n'est pas encore disponible. Cette étude est présentée aussi au moment où le Maroc, avec le soutien de l'Unicef, a lancé la campagne nationale "End Violence" pour mettre fin à la violence contre les enfants. C'est une autre opportunité qui nous est donnée pour appeler chaque partie prenante à assumer la responsabilité qui lui incombe en matière de protection des enfants», déclare Regina De Dominicis, représentante de l'Unicef au Maroc.

Selon cette étude, 11.599 cas de violences sexuelles sur mineurs ont été enregistrés entre 2007 et 2012. Les filles en sont plus victimes avec 8.129 cas enregistrés. Selon les données quantitatives recueillies auprès du ministère de la Justice et des libertés entre 2010 et 2012, la violence sexuelle sur mineurs représente 26% des cas traités. Constituant aussi une forme de violence sexuelle, les mariages précoces enregistrent une nette progression au Maroc, avec 35.152 actes de mariage conclus en 2013 contre 18.341 actes en 2004, soit une progression de 91,6%. L'étude souligne que ces proportions ne rendent pas compte de la réalité dans la mesure où beaucoup de mariages se font encore par la «Fatiha» et concernent dans certains cas des filles âgées de moins de 11 ans. Les autres manifestations de l'exploitation sexuelle à des fins commerciales, qui comprennent la traite des enfants à des fins d'exploitation sexuelle, la prostitution des enfants, l'exploitation sexuelle des enfants dans le tourisme et le voyage et la pornographie mettant en scène les enfants sont également représentées, mais sont très peu documentées, note l'étude. De plus, la violence sexuelle en ligne, la circulation d'images d'abus sexuels à l'encontre d'enfants, connait une augmentation croissante du fait du large usage non sécurisé de l'Internet et des téléphones mobiles qui facilite aux prédateurs sexuels l'accès aux enfants.

La violence sexuelle contre les enfants est la pire des violences qui soit.

«Les chiffres dévoilés par cette étude ne reflètent pas la réalité, en l'absence d'un système d'information national regroupant des données sur la violence sexuelle et vu le caractère tabou de ce phénomène, en particulier chez les familles des enfants victimes. Le volet théorique de cette étude s'est appesanti sur les différentes publications nationales à ce sujet et sur les statistiques détenues par les services compétents ainsi que sur les expériences des organisations de la société civile en la matière. Côté pratique, le choix des villes de Meknès, Casablanca et Marrakech tient à plusieurs considérations comme l'existence de statistiques et d'associations opérant sur le terrain. Les chiffres ont été adossés à des données collectées auprès des tribunaux, des hôpitaux, de la police judiciaire et des enfants dont les témoignages, édifiants, ont été d'un grand apport, tant pour établir l'état des lieux de ce phénomène que pour élaborer des recommandations et des formules à même d'assurer leur protection», souligne Hind Ayoubi Idrissi, experte marocaine qui a chapeauté cette étude. Par ailleurs, l'étude fait ressortir que ce phénomène, qui touche aussi bien les garçons que les filles, concerne en premier lieu la tranche d'âge entre 15 et 18 ans, suivie de celle des 12 à 15 ans, précisant qu'il n'existe guère un lieu où l'enfant peut se sentir en sécurité et que l'auteur de ce crime n'appartient généralement pas à la famille de la victime, mais est quelqu'un de connu par l'enfant et jouissant de sa confiance. Concernant les facteurs favorisant un abus sexuel à l'encontre de l'enfant, l'étude montre que la pauvreté, le handicap, la régression du rôle de la famille, de l'école et de la société dans son ensemble constituent les principaux éléments revêtant un danger. En outre, cette étude dévoile que les enfants migrants constituent une catégorie très vulnérable à la violence sexuelle. Le réseau des associations travaillant avec cette population rapporte les différentes violences perpétrées à l'encontre des migrants en situation irrégulière. Selon Médecins sans frontières (MSF), les femmes, les hommes et les enfants peuvent être victimes de violences sexuelles, même si les femmes et les jeunes filles demeurent les plus exposées, pouvant également être victimes de traite des êtres humains et réduites à l'esclavage sexuel. L'impunité des auteurs décuple les risques de violences à l'encontre des migrants subsahariens victimes de coups, d'abus, de viols et d'agressions et qui, pour la plupart, ne demanderont aucune aide médicale, ni protection ou justice, par crainte d'arrestation ou d'exposition à d'autres répercussions. ■

Hajjar El Haiti

Profils des agresseurs

D'après l'étude, les données du ministère de la Justice et des libertés permettent de décliner le profil des agresseurs pour l'ensemble des violences, et ce selon le sexe et le statut de majorité pénale (majeur ou mineur). En 2011 et 2012, près de 18.481 personnes ont été poursuivis devant les tribunaux du pays pour violence à l'encontre des enfants. De manière générale, et pour les deux années, les adultes masculins viennent en premier lieu comme principaux agresseurs, suivis par les mineurs masculins, ensuite les adultes féminins et les mineurs féminins. Il en ressort comme trait global que la violence en général et la violence sexuelle en particulier sont dans la majorité des cas commis par des agresseurs masculins adultes, et masculins mineurs dans une moindre mesure.

Encore un clash entre Zakaria Moumni et Driss El Yazami

Encore une intervention de Driss El Yazami, perturbée par le rappel de graves cas d'atteinte grave aux droits de l'homme au Maroc. Invité à exposer, sûrement, « l'embellie marocaine » en matière de droits de l'homme à l'Institut des cultures de l'islam de Paris, le dimanche 21 décembre, le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), la boutique droitlhommiste du régime, avait sûrement prévu des questions gênantes mais pas l'intervention de … Zakaria Moumni, l'ancien champion mondial de boxe thaïe. Celui-ci s'est invité au débat, au grand dam des organisateurs de la rencontre, et a rappelé aux intervenants et au public les plaintes qu'il a déposées en France pour « torture » contre le patron de la DST, la police politique marocaine, Abdellatif Hammouchi, et le directeur du cabinet particulier du roi, Mohamed Mounir Majidi.

A plusieurs reprises, il a essayé de montrer à El Yazami des photomontages à caractère pornographique qu'il a reçus sur son portable en expliquant que l'Etat marocain utilisait « des méthodes de voyous, des méthodes de mafieux ».

Agacé par cette activisme, le président de l'institut des cultures de l'islam, Jamel Oubechou, a interpellé à son tour Zakaria Moumni en lui lançant « laissez les autres s'exprimer ! C'est ça aussi la démocratie« . Une interpellation parfaitement recevable en France, mais pas au Maroc où Moumni est passé par la gégène dans une prison secrète de Témara (qu'un rapport du congrès des Etats-Unis vient de confirmer l'existence), puis 18 mois derrière les barreaux pour une sombre affaire.

Mais quand un homme assis dans le public a rétorqué en direction du boxeur qu'il était « machiste », Moumni a éclaté : « Vous avez été torturé vous ? Tu comprends ce que c'est que d'avoir été torturé ? J'ai été torturé alors que j'avais levé le drapeau de ce pays. J'ai été torturé pendant 4 jours et jeté en prison pendant 18 mois (…) Après on m'a invité au Maroc pour voir le roi et on m'a piégé, on m'a filmé à mon insu moi et mon épouse. Et là on me fait du chantage avec des photos à caractère pornographique ».

C'en était fini du débat. Driss El Yazami qui avait essayé à plusieurs reprises de quitter les lieux, reprenait son manteau et son foulard pour partir pour de bon.

L'ancien champion du monde de boxe thaïe venait de remporter une autre victoire.

http://www.demainonline.com/2014/12/22/encore-un-clash-entre-zakaria-moumni-et-driss-el-yazami/

Morocco Is A Positive Example Of Democratization Efforts

As the year is drawing to an end, the state of democracy and human rights across the globe appears bleak. To give just a few examples, Russia, China, and Iran are actively working to limit the spread of democracy not only in their own countries, but regionally and internationally. Egypt, one of the most influential countries in the Arab world, has witnessed a major democratic backslide.

Yet reflecting on the year's end, there are positive stories. One of them is Morocco.

Last month I visited Marrakesh to attend the World Human Rights Forum, which Morocco hosted this year. The forum's focus is human rights worldwide. Yet it is Morocco itself that deserves attention when it comes to this subject. This is a story rarely told.

While certainly far from perfect, Morocco has quietly been on a positive trajectory for well over a decade now. "In the 13 years since the last visit to this country by a UN High Commissioner for Human Rights, Morocco has clearly made great strides towards the better promotion and protection of human rights," said UN High Commissioner for Human Rights Navi Pillay on May 29, 2014 at a press conference in Rabat. "Morocco is undergoing an important transition and in setting high standards through its Constitution and laws," he said, adding that "there is political will at the highest levels to continue efforts to set a firm human rights foundation for Moroccan society."

How many countries can say that they carried out peace and reconciliation efforts without a forced regime change? Morocco, for one, can. In January 2004, King Mohammed VI established an Equity and Reconciliation Commission to address repressions that occurred in Morocco between 1956 and 1999, to provide compensation. It was the first such initiative in the region. And it spearheaded further reform. Since them, Morocco had taken additional steps to reconcile with its repressive past, including the passage of a Family Law (Moudawana) that expanded women's rights—raising the legal marriage age for girls from 15 to 18 and giving women, among other things, equal right to property in divorce. Compared to the rest of the Arab world, this is quite progressive.

Morocco has opened itself to the world, allowing international human rights organizations to regularly visit and report on the country. International observers have generally given Morocco's elections a clean bill of health in the last decade. A real and largely peaceful debate takes place in the country with regard to reforms. Women hold leadership roles in government and business. To give one example, in 2009, a 33-year-old woman won mayoral elections in Marrakesh.

In 2011, King Mohammed VI announced broad constitutional reforms, which resulted in the passage of a new constitution for the Kingdom. The constitution enshrines several key changed in Morocco's political system, including strengthening separation of powers and providing Moroccan citizens with greater leadership roles at local and regional government levels. Among other things, the constitution also established the National Council for Human Rights (CNDH) and gave it power to investigate human rights abuses.

http://www.forbes.com/sites/annaborshchevskaya/2014/12/18/morocco-is-a-positive-example-of-democratization-efforts/

LES RÉSERVES DU CNDH SUR LE NOUVEAU PROJET DE LOI ANTITERRORISTE

Ziad Alami

Le Conseil national des droits de l'Homme vient de rendre son avis sur les nouvelles dispositions du Code pénal et de la procédure pénale relatives à la lutte antiterroriste. Révélations exclusives.

Le Conseil national des droits de l'Homme trouve à redire sur le projet de loi modifiant et complétant les dispositions du Code pénal et de la procédure pénale relatives à la lutte contre le terrorisme. Dans un mémorandum, présenté à la Chambre des représentants, et dont LE360 détient exclusivement la copie, le CNDH émet plusieurs réserves sur ce projet de loi. Les réserves formulées par le Conseil présidé par Driss El Yazami, sont d'ordre terminologique. S'inscrivent dans ce cadre, des réserves sur la détermination des «infractions terroristes », la définition de «l'entraînement pour le terrorisme», ainsi que la notion de «l'apologie du terrorisme».

Sur «les infractions terroristes», le CNDH recommande au législateur marocain de se référer à la définition établie par l'ancien Rapporteur spécial sur la promotion et la protection des droits de l'Homme et des libertés fondamentales dans la lutte antiterroriste, Martin Scheinin. D'après ce dernier, les infractions terroristes sont des actes commis dans l'intention de causer la mort ou des blessures graves, ou la prise d'otages ; ils ont pour objet de semer la terreur, d'intimider une population ou de contraindre un gouvernement ou une organisation internationale à accomplir un acte ou à s'abstenir de le faire ; et constituent des infractions au regard et selon les définitions des conventions et protocoles internationaux relatifs au terrorisme.

S'agissant de «l'entraînement pour le terrorisme», le CNDH propose d'introduire une disposition qui le définit comme étant le fait «de donner des instructions pour la fabrication ou l'utilisation d'explosifs, d'armes à feu ou d'autres armes ou substances nocives ou dangereuses, ou pour d'autres méthodes et techniques spécifiques en vue de commettre une infraction terroriste ou de contribuer à sa commission, sachant que la formation dispensée a pour but de servir à la réalisation d'un tel objectif».

Concernant l'apologie au terrorisme, le CNDH se dit préoccupé par le fait que le nouveau projet de loi tend à élargir la portée de cette infraction, en y ajoutant d'autres synonymes tels que la propagande et la promotion.

Formulations « trop générales » !

Cette tendance qui s'inscrit dans la logique de définition large de l'apologie du terrorisme a été critiquée régulièrement par les organes des traités et les titulaires des mandats au titre des procédures spéciales, relève le CNDH, en rappelant à cet égard une des observations finales adressées au Maroc par le Comité des droits l'Homme dans le cadre de l'examen de son rapport périodique. Le Comité a recommandé au Maroc de modifier la législation antiterroriste en définissant clairement sa portée. Il en va ainsi des mobiles, des caractéristiques et des objectifs des infractions terroristes. A cet effet, le CNDH note cette formulation «trop générale» du terme «quel que soit son objectif», relevant une confusion entre des infractions à caractère terroriste et des infractions commises par d'autres groupes criminels organisés. A ce sujet, le CNDH rappelle que le Conseil de l'Europe définit le «groupe criminel organisé comme étant un groupe structuré de trois personnes ou plus existant depuis un certain temps et agissant de concert dans le but de commettre une ou plusieurs infractions graves, pour en tirer, directement ou indirectement, un avantage financier ou matériel ». Cette définition, explique le CNDH, présente une différence notoire par rapport à l'objet des infractions à caractère terroriste ayant pour objet de «semer la terreur, d'intimider une population ou de contraindre un gouvernement ou une organisation internationale à accomplir un acte ou à s'abstenir de le faire».

http://www.le360.ma/fr/politique/les-reserves-du-cndh-sur-le-nouveau-projet-de-loi-antiterroriste-27911

principaux titres développés par les quotidiens paraissant lundi 22 décembre:

Libération.:

- Les mariages de mineures en nette progression: La violence sexuelle à l'encontre des enfants demeure préoccupante au Maroc, en dépit des efforts importants déployés aux niveaux institutionnel et politique pour lutter contre ce phénomène social, alerte une récente étude du Conseil national des droits de l'Homme qui dresse un état des lieux des tendances évolutives de cette forme de violence. Selon des données recueillies auprès du ministère de la Justice et des Libertés, il ressort qu'entre 2010 et 2012, la violence sexuelle sur mineurs a représenté 26 pc des cas traités. Entre 2007 et 2012, ajoutent les auteurs de cette étude, elle a représenté 28,66 pc des cas enregistrés au niveau des enfants, selon la Direction générale de la sûreté nationale (DGSN).

Bayane Al Yaoum.:

- Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) propose de recourir aux bracelets électroniques pour empêcher le ralliement de l'organisation de l'Etat islamique. Le CNDH a fait cette proposition dans son avis consultatif qu'il a émis suite à la saisine du président de la Chambre des représentants, Rachid Talbi Alami.

Al Ahdath Al Maghribia.:

- Dans son avis consultatif sur le projet de loi modifiant et complétant le corpus du Code pénal et du Code de procédure pénale relative à la lutte contre le terrorisme, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) appelle à délimiter clairement le pouvoir discrétionnaire des juges en ce qui concerne la définition du concept d'apologie du terrorisme.

http://www.lareleve.ma/news10418.html